محاضرة رقم: ١	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الاسلامية
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Islamic countries
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د. سالم اسماعيل مصطفى/ م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى
عنوان المحاضرة باللغة العربية	مفهوم التحديث
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	Concept of modernization
المراجع والمصادر	التحديث والاصلاح- خميس ادهام حميد
	المذاهب الفكرية المعاصرة- طالب عواجي

مفهوم التحديث:

اختلف المؤرخون في تعريف التحديث فاصبح لكل فرع من العلوم تعريفاً خاصاً به، فيرى الاقتصاديون التحديث: من خلال استخدام الانسان للتكنلوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد، في حين يهتم علماء الاجتماع بعملية التمايز والاختلاف بين المجتمعات ودرجة النمو ونوعية التغير.

ويعني علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وتحديد عناصر التحديث الهدامة، ولكننا سنعطي للتحديث تعريفاً شاملاً.

التحديث: هو الحركة الايجابية للمجتمع نحو الامام، أي نحو التقدم والتطور، ويعبر عن التقدم والتطور وفقاً لسرعة التغير الاجتماعي الايجابي الشامل، أي انتقال المجتمع ككل من حالة تقليدية سابقة الى حالة جديدة مستحدثة لم يألفها من قبل وهي عملية معقدة تستهدف احداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية في المجتمع بما يحقق لهذه البلدان الاستقلال السياسي، ويؤدي الى نمو علاقات دولية جديدة تحاول من خلالها هذه البلدان اللحاق بالمجتمعات الغربية المتطورة فالتحديث يشير الى محاولة القضاء على

جوانب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنلوجي من خلال استخدام ما توصل اليه العلم والتكنلوجيا الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية.

ويرتبط التحديث بآليات متنوعة ومفاهيم متعددة تتضح في الانشطة المختلفة بتأثير عوامل داخلية تتمثل في سلوك الافراد ودرجة وعيهم ورغبتهم الحقيقية في تحديث مجتمعهم او بمؤسسات حكومية واهلية تدعوا في اهدافها الى التحديث او خارجية متمثلة بالتغيرات التي حصلت في العالم الخارجي، فاصبح انتقال المستجدات الفكرية والتقنية بسرعة مذهلة بفعل تطور وسائل النقل والاعلام.

نستطيع ان نرجع اسباب عدم استخدام مفهوم موحد للتحديث الى الاسباب الاتية:

١- تحديد التحديث بأنواع التغير الاجتماعي واعتبار اشكاله المختلفة انواعاً من التحديث في حين ان بعضها نتائج للتحديث وليس العملية ذاتها.

٢- ارتباط المفهوم باكتساب الطابع الغربي.

٣- تحديد التحديث بأنماط الحكومات الديمقراطية والدستورية التي ترتكز على النموذج الغربي.

٤- التركيز على عملية واحدة في المجتمع الحديث واعتبارها المحور او الاساس اللازم لعملية التحديث.

٥- خلط المفهوم مع الوصول الى الحديث أي الانتماء الى دول العالم المتقدم.

ارتبطت مفاهيم كثيرة مع التحديث فمثلاً التنمية وهي لا تعني التحديث وانما ترتبط به فالتحديث اما يكون تطوراً تكنلوجياً او اجتماعياً او نفسياً.

والمفهوم الاخر الذي ارتبط بالتحديث هو الحداثة فالحداثة تختلف عن التحديث رغم تداخل المفهومين لدى الكثير من المتعلمين حتى اعتقد الكثيرون ان التحديث هو الحداثة لكن هناك فرق بين الاثنين هو الاخذ بالتطور العلمي والتقني واجراء التحديث في كل جوانب الحياة، اما الحداثة فهي تهتم بفكر الانسان ومفاهيمه وبنية الدولة ومرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ان مجتمعات العالم الثالث هي المجتمعات التي ينطبق عليها التحديث، فالعالم الثالث يعد في حالة انتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث وقد اكدت الكثير من الدراسات على ضرورة دراسة اوجه الاختلاف بين المجتمعات التقليدية والحديثة فنظروا للمجتمعات التقليدية باعتبارها قوة ظاهرة يجب التخلص منها لإتاحة المجال امام نمو قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية حديثة، كذلك ان دراسة المجتمعات التقليدية يتم من خلال مؤشرات التحديث لمعرفة الدرجة التي وصلت اليها هذه المجتمعات من التقدم والصعوبات التي تواجه تقدمها،

وقد قسم العلماء تقدم المجتمعات الى مراحل:

المرحلة الاولى: مرحلة المجتمع التقليدي، زراعة، امية، بدون مدخرات، عدم استخدام التكنلوجيا.

المرحلة الثانية: التهيؤ للانطلاق يتجه المجتمع الى دخول مرحلة انتقالية، لابد من توفر ظروف اقتصادية واجتماعية معينة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق يرتفع الادخار.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير.

اشكال التحديث:

١- التحديث السياسي:

ان التحديث السياسي يعني ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي والاقرار بشرعية الاحزاب وجماعات الضغط في اطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضماناً للحريات السياسية التي تعد القيمة العليا للتحديث والتنمية السياسية، ان هذا التحديث السياسي يجعلنا ان ننوه الى اهمية تضمينه اليات تتعلق اولاً بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني او العرقي او الفكري واقامة نظام قانوني مبني على اساس الكفاءة والقدرة على الانجاز، وثانياً اهمية تحقيق النظام العام للدولة للاستقرار السياسي الذي يعد من ابرز المعايير للتمييز بين الدول الديمقراطية المستندة على سياسة الاجماع والشرعية والتنظيم والفعالية وبين الدول الدكتاتورية الفاقدة لهذه العوام لذلك التحديث السياسي يتحدد في كونه تنظيم للحياة السياسية بما يترتب عليه حقوق والتزامات سياسية واجتماعية محددة تنطلق من الرابطة الاقليمية بين المواطن والوطن.

يمكن اعتبار المشاركة السياسية اهم صيغة للتعبير عن التحديث والاصلاح والتنمية السياسية لأنها تعني امكانية مساهمة الفرد او الجماعة في نظام ديمقراطي يؤمن الاعتراف بتجمعات الافراد الجزئية، وفي اتخاذ القرار اولاً، والدفاع عن المصالح ثانياً والمشاركة في توزيع القوة والسلطة.

اما التحديث السياسي فهو عند انصار المذهب التنموي (نقل الادوار المهنية والادارية كالمؤسسات والمدارس والمستشفيات والشركات الى مجتمعات صناعية بتأثير مجتمع صناعي

التحديث في هذه النظرية انه تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر ادوار في مجتمع غير صناعي)، هذه الادوار انتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث في هذه الاخيرة تقوم الادوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن اهميتها الاستراتيجية في انها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة اليها لتحقيق تنميته.

فقد اكد الغربيون في كتاباتهم ان قيام الرأسمالية الليبرالية واقتصاد السوق والعلمانية او فصل الدين عن الدولة شروطاً ضرورية لقيام التحديث السياسي واكدوا ان التحديث لا يمكن ان ينجح في بلد ما لم يكن نظام الحكم فيه علمانياً ورأسمالياً لذلك لا يمكن برأي هؤلاء اقامة ديمقراطية اذا لم يكن البلد متبع اقتصاد علماني رأسمالي او كان نظامه سياسياً منبثقاً عن الدين كالنظام الاسلامي.

لذلك فعملية التحديث السياسي تنبثق من حرية الافراد في التعبير وتشكيل الاحزاب السياسية والمشاركة بالسلطة دون الاقتصار بالحكم على فئة معينة.

٢- التحديث الاقتصادي:

نال مفهوم التحديث الاقتصادي حظاً وافراً من الدراسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد ظهور المجتمعات النامية، الا ان الموضوع المهم الذي بحثه الاقتصاديون ان هناك عوامل غير اقتصادية اثرت على عملية التحديث الاقتصادي فالتحديث السياسي كان له تأثير كبير على الاقتصاد، فالإصلاح الزراعي والخدمات الاجتماعية والاصلاح الاداري والتصنيع كلها ظهرت نتيجة للتحديث السياسي.

يضم التحديث الاقتصادي الكثير من العناصر والادوات التي تحدث تغييراً في اتجاهات الافراد ويشمل التطبيق المنظم للعلوم والتكنلوجيا في عمليات الانتاج والترشيد والتوزيع كما يتضمن الاستخدام الكلي للطاقة بدلاً من استخدام الطاقة الحيوانية او البشرية المستخدمة في المجتمعات التقليدية حيث يؤدي الى تنوع الانتاج حسب احتياجات المستهلكين، وهذا معناه ان يكون هناك اختيار لأنماط الانتاج ومهارات العمال لان من الصعوبة تنمية التحديث الاقتصادي دون وجود المهارات الفنية والادارية.

ان عملية التحديث الاقتصادي لا يمكن ان تتم دون ان تتجاوب مجموعة القيم والنظم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية تجاوباً عميقاً مع تلك القيم والتنظيمات الجديدة التي يتضمنها نوع التغيير الجديد ونوع الاقتصاد الحديث، فالبلد لا يمكن ان يكون اشتراكياً او رأسماليا حسب افكار حكامه ونواياهم وانما تبعاً لبنيانه الاجتماعي الذي يميزه ولطبيعة الطبقات التي تقوده.

فالتحديث الاقتصادي عملية صعبة لان التغير لا يمكن ان يحدث في جميع الاتجاهات بالتساوي، فالمشكلة التي تواجه الدول النامية هو كيفية اجراء التحديث الاقتصادي، فعلاج هذه المشكلة يكمن في التخطيط الاقتصادي الصحيح هو الطريق الامثل نحو التنمية والتطور الاقتصادي السريع وقد اكد الكثير من الباحثين ان مناطق جنوب شرق اسيا مثل سيلان واندونيسيا استقبلت التخطيط بعد استقلالها لكنها فشلت في تحقيق التحديث الذي نجحت به الهند مثلاً، وان السبب في نجاح البعض وفشل البعض الاخر هو التقليد الاعمى لخطط تنمية مجتمعات اخرى دون مراعاة لمشكلات المجتمع واحتياجاته، والسبب الثاني للفشل يتمثل في ان يكون التخطيط منصباً على جانب واحد يخدم مصالح الدول وبذلك يكون مجرد شعار اكثر منه تخطيطاً فعلياً، والسبب الثالث ان معظم دول العالم الثالث ذات سياسة مركزية فيصبح التخطيط محتكراً من المركز.

ان التحديث الاقتصادي هو الانتقال من الصناعات الاستخراجية الى الاستهلاكية فالربط بين المصادر الطبيعية والاماكن الصناعية يتطلب مواصلات متقدمة أي ان التحديث عملية نسبية تختلف باختلاف المجتمعات وحاجاتها فإنتاج جرار او قطار في دولة يعد قمة التحديث بينما انتاج سيارة في دولة اخرى يعد تحديث.

ان ابرز من اهتم بالتحديث الاقتصادي هو الالماني كارل ماركس الذي اكد ان القوة الاقتصادية في كل مكان هي اساس السيطرة السياسية وان التحديث يأتي عن نمو التكنلوجيا (القوى المنتجة) او العلاقات بين الطبقات الاجتماعية لذلك فالتحديث الاقتصادي يرتبط بالتحديث السياسي وان كلاهما ضروري لبناء مجتمع حديث وان دول العالم الثالث التي تعاني من قضية التحديث اثبتت التجربة التاريخية استحالة تطبيق انماط اقتصادية تقليدية اشتراكية او رأسمالية على مشاكل العالم الثالث الاقتصادية فظروف النصف الثاني من القرن العشرين وتعدد مناهج واساليب النمو كشفت عن عدم قابلية طرق النمو التقليدية للتطبيق في كثير من بلدان العالم الثالث لتميزها بخصائص تختلف عن خصائص الدول الغربية.

٣- التحديث الاجتماعي:

يمتاز التحديث الاجتماعي بانتقال اعداد كبيرة من سكان الريف الى المراكز الحضرية الصناعية اضافة الى نمو التكنلوجيا التي ادت الى الاقلال من عدد العمال الزراعيين غير الفنيين كما تقلل الفروق بين سكان الريف والمدينة في الدول النامية التي تستخدم المكننة الزراعية نتيجة تقدم شبكة المواصلات كما ان التحديث يؤدي الى تغير النظرة الخارجية للافراد وسلوك الجماعات الذي يرتبط بوظيفتهم في المجتمع وليس بالنسبة الى عقائدهم ولغتهم ومكان اقامتهم، مع نمو التحديث الاجتماعي يجد الفرد نفسه في مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به ليكون حراً في اختيار مهنته وليس

ملزماً بمتطلبات عائلته او عشيرته مع الملاحظة ان القيود التي تفرض على حريته تأتي من اخلال القانون وليس التقاليد والممارسات الاجتماعية.

كما ان نظام المواصلات والاتصال ربط اجزاء المجتمع، وان التحديث الاجتماعي يضع الاولوية لمهارات الاكتساب بدلاً من الوراثة والمكانة الاجتماعية أي ان من خصائص التحديث الاجتماعي هو الاكتساب.

وقد اكد كارل لماركس ارتباط اشكال التحديث مع بعضها حيث قال ان الانتاج الاجتماعي الذي يترتب عليه علاقات معينة هو نتيجة لتطور الانتاج وعلاقات الانتاج التي تشكل البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يؤدي بدروه الى ظهور البناء السياسي العلوي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاستقلال السياسي أي انهاء الوضع الاستعماري كذلك ان التحديث الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان يتحققا دون حدوث الاستقلال الاقتصادي متمثلاً بنزع ملكية راس المال الاجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لراس المال الاجنبي وهذا يتطلب ايضاً تعديل العلاقات النقدية والتجارية والمالية بدون الاعتماد على الاستثمارات وراس المال الاجنبي وهذا لا يعني عدم اقامة تجارية مع الدول الاجنبية لكن في حدود المساواة وليست سيطرة اجنبية.

ان التحديث الاجتماعي هو اساس ايضاً لقيام التحديث الاقتصادي والسياسي فالتحول الاجتماعي يؤدي الى اختفاء الطبقات الطفيلية والرجعية وتحقيق الثورة الديمقراطية التي لا تحدث دون تحقيق اهداف محددة تتمثل بتحسين مستوى المعيشة للأفراد وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجات السكان المتزايدة وارتفاع مستوى التعليم وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي.

لذلك فجميع اشكال التحديث مرتبطة مع بعضها ولا يمكن فصلها لان تحقيق التحديث في جانب واحد يعني فشل لعملية التحديث.